

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٢

# الجريدة الرسمية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٨ كانون ثاني ١٩٣١

عمان : الاحد في ٢٩ شعبان ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الواحدة والحشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة المجلد

## الجلسة الواحدة والعشرون

افتتحت الجلسة الواحدة والعشرون للدورة الانتخابية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٣١-١٢-١٩٣٠ المصادف يوم الاربعاء الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - فليقرأ الضبط السابق ، فقرري .

فخامة الرئيس - فليقرأ أسماء حضرات الاعضاء المتغيين عن موعد الجلسات الماضية .

قرئت

نظمي بك - انا اقبل ان يخصم من راتبي قسط اليوم الذي تغيبت فيه مع اعتقادي التام من انه لا يوجد اكثرية .

سعيد بك المفتي - وانا كذلك

محمد بك الانسي - كلنا على هذا الرأي .

شمس الدين بك - ان الغاية ليست خصم قسط يوم ولكن بما ان اعداء المجلس كثيرون فينبغي من هذا التغيب حجة لتروج غاياتهم الشخصية ولذلك ارجو من الاخوان ان لا يتغيروا الا عند الضرورة . لان الاهلين ان سألوا عن المجلس اجابوا « اكثريت يوق »

فخامة الرئيس - الفت نظر الاعضاء الكرام بالاعتناء على الدوام وعدم التغيب بلا معذرة مشروعة .

نجيب بك الشريدي - اذا كان يوجد اسباب موجبة شرعية لمضو من الاعضاء فاطليه الا ان يستأذن قبل التغيب عن الجلسة

عوده بك - ان لكل واحد من الاعضاء الكرام حق المراقبة على تنفيذ القوانين والانظمة فاذا كنا نحن لم نراع نظامنا الداخلي فكيف يمكننا ان نراقب غيرنا .

رفيغان باشا - لو تعرف ان في مجيئنا للجلس يوجد اقل نفع للامة لجئنا ولذلك انا لا اؤمكم ( خطابا للتغيبين ) ان جنتم اولم تجيئوا امام حكومتنا فهي معذورة في هذا الباب لانها لا تستطيع ان تعمل شيئاً حسب الوضع الحاضر .

فخامة الرئيس - عندما اجاب مدير الاراضي على سوء ال عبدالله بك

وهنا انتصب سيمر بك الرفاعي المرسل من قبل المديرية المشار اليها فقرأ الجواب بالنيابة

عن مدير الاراضي بعد ان تلى السؤال المدرج في الضبط السابق .  
ان التحديد الذي قامت به دائرة الاراضي في لواء عجلون لا يتضمن باي وجه من الوجوه اعتبار المناطق الحرجية حراجاً اميرية .

لقد حددت احواض معينة بصورة جعلت فيها تلك الاحواض مشتملة على المواقع الموءلفة من حراج صرف لا توجد فيها زراعة . وهذا العمل اجري بقصد ان يكون في الحرائط بيان عن مناطق الحراج ، سيكون ذا فائدة لدائرة الزراعة

اما امر وضعية تلك الحراج فليس له تماس بدائرة الاراضي التي انما اقتصر عملها على تدوين صفة الارض باشكالاتها ومظاهرها ( اي الطبوغرافيه ) على الحرائط .

عبدالله بك الكليب - عندما كانت لجنة المساحة في احدى قرى ناحية الكورة ( ارحابا ) قائمة بعملها شاهدت موظفي التحديد يفصلون الاراضي الزراعية عن الاراضي الحرجية بعلامات حديدية وقد صرح لي بعضهم ان هذه الاحراج ستكون احراجاً اميرية وبعد مدة تواجعت مع مدير المساحة المستر ( موفت ) ذكر لي ان قرية ( ارحابا ) ظهر فيها ثلاثة احواض من الاحراج . وبما انه لا يوجد داخل تلك الاحواض اراض زراعية سألتني هل من الممكن لاصحاب هذه الاراضي ان يبيعونها كي تكون تلك الاحواض احواضاً اميرية ؟ فن هنا اضطررت ان اقدم هذا السؤال

فالآن يظهر من الجواب الوارد عن مديرية الاراضي انها لم تفصل الاحراج الاميرية عن الخصوصية .

وهذا مما يدل صراحة ان مديرية الاراضي لم تهمل ما يبرهن ان هنالك احراجاً اميرية ولو وجدت وثائق راعية ثبتت ذلك لما تأخرت عن الاعلان بحسب نفس المادة السادسة من قانون تحديد الاراضي ومسحها وتقسيمها . والسكوت عن هذا الاعلان انما هو عبارة عن نفاق في لاضاعة حقوق الاهلين .

فد يريه الاراضي التي لما السلطة التامة بفصل الخلاف بين الخصماء وتعرف ان مدير الزراعة والحراج بالاضافة لوظيفته هو خصم للاهلين في الحراج كانت يجب عليها فصل الخلاف بين الخصمين دون توقف .

سيمر بك الرفاعي - لم يقع هنالك اي خلاف فقدم لدائرة الاراضي بشأن المناطلي الحرجية كما بوه به حضرة العضو وان جواب مديرية الاراضي صريح من حيث علاقة القضية بدائرة الاراضي



التي انحصر عملها في بيان المناطق المخرجة على الحرائط فقط .  
شمس الدين بك - بتضح لنا من جواب مديرية الاراضي انها لم تعتبر ارضاً مالحرجاً اميرية  
ولذلك ليس هنالك اقل خطر على حقوق الاهلين .

عبد الله بك - يستدل من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ان حضراتكم فهمتم  
ان ليس هناك خلاف بين الاهلين ومديرية الزراعة في حين ان المديرية المذكورة تعتبر ان كل  
من هنالك من احراج هي احراج اميرية حتى ولو كانت داخل المحلات الخصوصية . وهذا شيء  
مضر في مصلحة الاهلين ومن الضروري فصل الاحراج الاميرية عن الخصوصية .

سمير بك - ان الشيء الذي نفضل به حضرة العضو ليس من اختصاص دائرة الاراضي .  
نجيب بك الشريدي - ان لجنة التحديد والتعيين تقتصر وظيفتها على تحديد اراضي كل قرية  
وتقسيمها الى احواض معينة وفصل اراضي القرى المجاورة لها بمحدود ثابتة ولا تعدى لجنة التحديد  
والتعيين هذا الحد وان البحث في قضية الاحراج الاميرية والمملوكة للملكة وغابات القرى الخاصة  
هي من صلاحية لجان التقرير والافراز التي ستعقب لجنة التحديد والتعيين وطلما ان هذه اللجنة اي  
لجنة التحديد والتعيين من وظائفها الاعمال الطبوغرافية المختصة بوضع خرائط للأراضي التي تجري  
تحديداتها دون ان يتجاوز الى التدخل بأمر التملك في الحراج ؟ لم يبق مجال بعد تصريح مندوب مديرية  
الاراضي . ان هذه الدائرة ليس لها تدخل في الامر وان لجنة التحديد والتعيين لم تنظر بأمر تعيين  
الحراج الاميرية والحراج للملكة وغابات القرى . واني اذكر لمجلسكم العالي بأن الحراج كما ذكرت  
على ثلاث انواع . وأوكد لكم انه لا يوجد اي قيد في دائرة الاراضي يشعر بوجود حراج اميرية  
وان الاراضي مثبتة من القديم بصورة مشاعية بأسم القرى وبما ان الاعتبار للحدود لا للدونات .  
فحدود اسناد التملك الموجودة بيد اهالي القرى هي شاملة لكافة الحراج الا اذا كان هنالك شيء  
قليل والنادر لا يحكم له . هذا كل ما هنالك .

وان اهالي القرى الذين يرون تعد من دائرة ما على حراجهم عليهم ان يقيموا الدعوى سيفه  
الحاكم واثبات ملكيتهم في الحراج فندتد تقوم دائرة الحراج بالخصوصية .

عبد الله بك الشريدي - طلالا ان الاحراج هي احراج للقرى واهالي القرى هم واضعو اليد  
فأصبح التعدي اذن من الخصم الاخر الذي هو مدير الزراعة . فأذا كان مدير الزراعة يقصد ان  
يثبت انها احراج اميرية يجب عليه اقامة الدعوى وليس على اهالي القرى ان يفعلوا ذلك .  
ومع هذا وبما ان مجلسكم العالي له الصلاحية في ان ينظر بكافة الشكاوي التي تقدم من

الاهلين ولكل عضو ان يطرح اية مسئلة على بساط البحث وبما انني تقدمت في هذا السؤال واجبت  
مديرية الاراضي بأنها لم تفرق بين الاحراج الخصوصية والاميرية . فأرى ان يعطى القرار من قبل  
مجلسكم الموقر ليبلغ لمديرية الزراعة بأن ليس لها حق ان تسيطر على الاحراج للملكة التي هي تخص  
الاهلين ولا سيما ان هذه الاراضي من تقديم مسجلة باسم الاهلين ويودون مرتباتها الاميرية سنوياً  
اقول ذلك حتى لا يبق مجال لمديرية الاراضي لكي لاتدعي ان الاراضي التي تعطل ثلاث سنوات تصبغ  
اراضي محمولة ومع ان هذه المادة لا يمكن ان تطبق على بلاد تدفع اموالها الاميرية بصورة مقطوعة .  
فخامة الرئيس - استوفى البحث .

نجيب بك الشريدي - اقترح ان تبلغ الحكومة مدير الحراج والغابات لزوم اعلان كافة  
الحراج الاميرية مع حدودها ومواقعها في الجريدة الرسمية ليطلع عليه الجمهور واذا كان لاحدى  
القرى ما يقال بعد نشر هذا الاعلان بشأن احراجها للملكة فما عليها الا ان تراجع المحاكم .

نجيب بك ابو شعر - ان مانفضل به حضرة العضو يحتاج الى سؤال يقدم على حدة .  
نجيب بك الشريدي - اقم يا ولدي انت ( ايش يفهمك في هذه الامور حتى تقاطعني )  
نجيب بك ابو شعر - ياسلام ان ماتقوله يحتاج لسؤال  
نجيب بك الشريدي - لا تقاطعني اثناء كلامي فان كان لك ما يقال فيمكنك بعد ان اتمم  
كلامي ان تشرحه ولكن لا يحق لك بالمقاطعة .

فخامة الرئيس - اكتفينا الان بالجواب فلنباشر بأتمام مواضيع جلسة اليوم .  
شمس الدين بك - عندنا الاقتراح المتعلق بتعديل القانون الاساسي فان اخرنا البحث به اكثر  
من ذلك سنكون مضطرين الى تركه للدورة الاعتيادية الثالثة القادمة وفي هذا ما فيه من المحاذير  
فان امرتم ان يقرأ هذا الاقتراح ليحال على الحكومة لوضع الصيغة المطلوبة .

فخامة الرئيس - اذا كان المجلس الموقر يوافق على قرائته .  
عوده بك - اولاً يجب ان تداول في الامر لكي نكون على بينة من امرنا .  
فوافق المجلس على قرائته بالاكثارية .  
فخامة الرئيس - فليقرأ .

فقرئ « كما هو مدون في الضبط السابق » .  
شمس الدين بك - فاعلينا الان الاحوال على الحكومة لوضع الصيغة المطلوبة وعند رجوعه  
يمكن لكل عضو من الاعضاء الكرام ان يدلي بأيضاحاته حوله ولذلك اقترح حوالته على الحكومة .  
نجيب بك ابو شعر - اما وضع الصيغة فيجب ان تستند على نقاط معينة نفهم منها الدائرة

الحكومية المختصة النقاط الهامة التي قرر المجلس تعديل القانون الاساسي بموجبها فالفكرة الاولى التي حدثت بمجلسكم العالي الى وضع مثل هذا الاقتراح هو تشكيل حكومة مسؤولة في البلاد فاذن الفقرة الاولى هي تعديل الدستور بشكل يتضمن المسؤولية الحكومية المشتركة فيجب ان يكون النص مطابقاً لهذه الفكرة التي لاجلها طلب المجلس العالي تعديل القانون الاساسي .

واما الفقرة الثانية وهي تمديد اجل المجلس من ثلاث سنين الى اربع وهذه الفكرة مع انها توجب شيئاً من الانتقاد بأن أعضاء المجلس العالي متمسكون بالكراسي لدرجة يريدون تمديد اجلهم الى سنة اخرى .

نجيب بك الشريدي - ولكن لصاحب السمو الملكي للمعظم الحق في حل المجلس متى شاء .

نجيب بك ابو شعر - (مداوماً) ولكن هذه الفكرة هي من الاهمية بمكان اولاً لتوفير عناء ممعة الانتخابات على الاهلين من جهة ومن جهة ثانية فلصاحب السمو الملكي للمعظم الصلاحية التامة بجل المجلس في اي وقت اراد .

واني اذكر بأن مدة المجلس في مصر اربع سنوات واذكر ايضاً ان احد البرلمانات لم يمش الا ست ساعات مع انه قد انتخب لاجل اربع سنوات .

فلا بأس اذن من تمديد مدة المجلس للأسباب التي ايتها سابقاً .

اما الفقرة الثالثة وهي محاكمة الوزراء وهنا لا بد لي من الصراحة والصراحة التامة وهي ان ما عجز عنه مصطفى الخامس باشا في مصر نريد تطبيقه في شرق الاردن وهذا شيء بطبيعة الحال عائد لرأي المجلس العالي . فمسئولية الوزراء توفيقاً للبند الاول من الاقتراح مائدة لسمو الامير والفقرة الثالثة تناقض الفقرة الاولى من حيث المعنى والنتيجة .

عطاء الله بك - لا ي شيء هذا الكلام بعد ان وقعت ووافقت على هذا الاقتراح وما هي الفائدة من كل ما قلته ؟

نجيب بك ابو شعر (مداوماً) فأني اقترح ان يوافق المجلس على تعديل الدستور على هذه الاساسات التي تحفظ حقوق الاهلين وتصورون السيادة القومية وفكرة الحكومة الدستورية الحققة .

عوده بك - لقد تقدم هذا الاقتراح من قبل الاعضاء الكرام رغبة في توسيع صلاحية المجلس العالي والحكومة لتكون من الحكومات المسؤولة كباقي حكومات العالم المتقدمة فأني اشكرهم واشاركم في هذه الامالي والتشنيات .

نجيب بك الشريدي - ولكن لا توافق .

عوده بك - (مداوماً) الا انني ارجو ان لا يكون اقتراحنا مقبولاً ويسجل علينا قبول هكذا اقتراح .

قد سمعت مراراً ان أعضاء المجلس الموقر لا يريدون ان يتقيدوا في القوانين فالاخرى به . ان نجيب بك الشريدي - (مقاطعاً) مامعني هذا الكلام ؟

عوده بك - اريد ان اتكلم لا تقاطعني .

نجيب بك الشريدي - اقترح على المجلس اسكاته عن الكلام خوفاً من ضياع الوقت .

عوده بك - (انا اريد ان اغني الموالم الذي برأسي)

نجيب بك ابو شعر - اترك النائب يتكلم .

نجيب بك الشريدي - هل هذا نائب ؟

عوده بك - انا نائب الامة ولي الحق ان اتكلم .

نجيب بك الشريدي - انت نائبه .

فخامة الرئيس - ارجوكم المحافظة على النظام وكل هذا خروج عن الصدد .

عوده بك - فالاخرى بنا ان لا نتقيد في تعديل القانون في هذا الشكل المبتور .

نجيب بك الشريدي - يريد ان يكون الاقتراح مذنب اي ذو ذنب .

عوده بك - (مداوماً) ان جميع الحكومات الدستورية لها حكومة تسمى وزارة وكل وزير يمثل دائرة من دوائر الحكومة وهذه الوزارات يرأسها رئيس ينصبه الملك او الامير وهذه الوزارات بعد ان تكون ممثلة لكافة دوائر الحكومة فكل منهم مسئول شخصياً فيما يتعلق بدائرته ومسئول مشترك عما يتعلق بمقررات مجلس الوزراء كافة .

وهذه الوزارات تكون مسؤولة امام المجلس النيابي والمجلس الحق ان يمنح الثقة او يسلب الثقة منها فتسقط تلك الحكومة . نعم انا ايضاً مع اخواني الكرام اقول ان تشكيلات حكومتنا لا تنطبق على الدستور لان مجلسنا التنفيذي بحسب نص القانون الاساسي نلتمول به الان هو عبارة عن مجلس يسدي المشورة لسمو الامير المعظم ولسمو الامير الخيار بالقبول او الرفض ومن ثم ان المجلس التشريعي يزد الاسف لم يكن له حق اسقاط المجلس التنفيذي او تأييده ولما كانت المسئوليات يجب ان تكون متناسبة مع الواجبات فمن الضروري اذن ان نطلب من الحكومة ان تضع صيغة للقانون الاساسي بصورة وافية وان تجعل مجلس الحكومة مجلس وزراء .

نجيب بك الشريدي - (مقاطعاً) نطلب الكثير لكي لا ننال القليل .

عوده بك - (مداوماً) وان تمنح هذا المجلس الموقر حق منح الثقة لتأييد الحكومة واسقاطها والا فما الفائدة من وضع هذا الاقتراح ؟ لانه جاء لي في هذا الاقتراح فيما يتعلق بالمادة (٢١) تعديل ثلاث مسائل الاولى منها ان يتشكل المجلس التنفيذي من رئيس وخمسة اعضاء جميعهم او ثلاثة منهم على الاقل من اعضاء المجلس التشريعي .



فدعنا ندقق هذه الفقرة ونطبقها على الفقرة الأخيرة اعني الفقرة التي تجعل هذا المجلس يستحق المحاكمة تجاه محكمة خاصة فيها لو ارتكب جرماً ما . فاسأل من الاخوان الكرام لو شكل المجلس التنفيذي بأسره من اعضاء هذا المجلس برئاسة فخامة رئيس الحكومة وكان ليس لواحد منهم حق تمثيل اية دائرة ما وارتكب فخامة رئيس الحكومة لاسمح الله عدة خطيئات ادارية من جراء وظيفته الاساسية التي يولاهها وسده فأضطر الى الاستقالة او اقبل فما رأيكم بأعضاء المجلس التشريعي الذين اشتركوا معه في المسؤولية هل يسقطون معه الخطيئة لم يرتكبوها ؟ عطاء الله بك - هل انت خائف من السقوط ؟

عوده بك (مداوماً) ثانياً جاء في هذه المادة من الاقتراح طلب محاكمة اعضاء المجلس عند ارتكابهم جريمة تمس حقوق البلاد فعلى هذا الشكل من هو صاحب الحق الذي يحق له ان يتهمهم بالجناية ويسوقهم للمحاكمة طالما سمو الامير المعظم هو وافق عليها ؟ ان مجلسكم الموقر هذا لم يملك صلاحية اتهامهم وسوقهم للمحاكمة .

انا الذي اراه ولست اعلم من يشار كني به ان هذه المادة يجب ان تضع لها صيغة واسعة نجيب بك الشريدي - حتى لا تنفذ .

عوده بك - (مداوماً) اعني ان يكون مجلس الحكومة وزارياً مشتركاً للمسئولية تجاه مجلسكم العالي . واما بقية المواد التي طلب الاعضاء الكرام تعديلها فاني لا اخالفهم بالتعديل او ابقائها على حالها . نظلي بك - اسمحوا لي ان اشكر الزميل عوده بك على بياناته لانه ولا ريب يوافق على تعديل القانون الاساسي وهذا جل ماتمناه البلاد التي ولته ثقتها وفلذته الامانة .

بقي علينا ان نبحث فيما جاء بهذا الاقتراح وعلى عوده بك اذا اراد تعديل الصيغة المقترحة ان يقدم اقتراحاً آخر . نرجو من الزميل ان يضع هذا الاقتراح ويسرع في تقديمه .

شمس الدين بك - ان رأي عوده بك هو ان نأخذ كل الصلاحيات دفعة واحدة اولاً يطلب شيء بالكلية الى ان نصل الى الدرجة التي وصلتها انجلترا من العظمة سواء كانت بكثرة جيوشها ورفرة اساطيلها وتعدد طياراتها وما شاكل ذلك من انواع العظمة والاهبة .

عوده بك - بالعكس ما هو القليل الذي اخذته في هذا الاقتراح .

نجيب بك الشريدي - كل الصلاحيات يا اباسي .

فخامة الرئيس - اضيق اقتراح شمس الدين بك القاضي بأحالة الاقتراح المتعلق بتعديل الدستور على الحكومة لوضع الصيغة القانونية بالرأي .

فوافق عليه المجلس بأربعة عشر صوتاً ضد ثلاثة اصوات .  
فخامة الرئيس - عندنا قانون تنظيم المدن فليقرأ مع الاسباب الموجبة .  
قري

- الاسباب الموجبة لوضع قانون تنظيم المدن -

من المعلوم ان جميع الحكومات قوانين او انظمه تعين كيفية تنظيم المدن وانشاء الاحياء واقامة المساكن والعقارات وانه لا يوجد في شرق الاردن قوانين لهذه الغاية في الوقت الحاضر الا قانون الابنية الذي مضى على اصداره خمسون عاماً وهو ناقص من كل الوجه ولا يحتوي احكاماً صالحة تأتلف مع الاحتياج بالنسبة لهذا الزمن .

لقد بدأ الشعور بهذه الحاجة عندما نكبت البلاد بمحادث الزلزال وقد ظهر وقتئذ ان الابنية التي اصبحت بالاضرار لم تكن منشأة بطريق فنية تكفل مقاومة الحوادث الطبيعية من زلازل وسيول وامطار فنسبت لجنة الاسعاف وقتئذ تأليف (لجنة تنظيم المدن) على ان يكون مدير الصحة عضواً فيها لتدقيق الخرائط والمصورات التي تقدم الى البلديات من قبل المازمين على اقامة الابنية ولتأكد من اجراء الانشاءات بالطرق الفنية والصحية ايضاً لما في ذلك من الفوائد المحسوسة ومنع الاضرار وقد الفت هذه اللجنة فعلاً الا انه لم يكن لها قانون يعملها في مركز قانوني وينحها الصلاحيات الضرورية للقيام باعمالها والزام الناس باتباع ارشاداتها الفنية والصحية وهذا مادي لوضع مشروع القانون المقدم للمجلس التشريعي العالي .

#### مشروع

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٠

- ١- اسم القانون . يسمى هذا القانون قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٠ .
- ٢- التعريف . تشمل كلمة (متصرف) في هذا القانون قائم المقام .
- ٣- تشكيل منطقة . يجوز ان تعتبر بقرار من المجلس التنفيذي مقترن بموافقة سمو الامير المعظم اية بقعة او منطقة انها تابعة لتنظيم المدن وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية محتوياً على بيان بحدود منطقة تنظيم المدن .
- ٤- تعيين لجنة . (١) عندما ينشر قرار باعتبار بقعة او منطقة انها تابعة لتنظيم المدن يجب على رئيس الوزراء ان يعين لجنة مؤلفة من :  
(أ) مدير النافعة

(ب) التصرف

(ج) مهندس البلديات

(د) طبيب الحكومة

(هـ) شخصين تعينها البلدية

ويكون التصرف رئيساً للجنة .

(٢) مدة خدمة الاشخاص الذين تعينهم البلدية ثلاث سنوات على انه ليس هنالك ما يمنع من تعيينهم ثانية بعد انتهاء مدة خدمتهم .

(٣) تعتبر لجنة تنظيم المدن لجنة بلدية وعلى ذلك فيترتب على البلدية ان تقدم المساعدة الكتابية التي قد تكون ضرورية وان تحفظ السجلات والقيودات والوثائق وسائر الاوراق التي تخص باللجنة .

٥- بعد ان تشكل لجنة تنظيم المدن تستقل اليها حالا جميع الصلاحيات والواجبات التي للبلدية بمقتضى قانون بلدية الولايات المؤرخ في ٢٧ رمضان سنة ١٢٩٤ وسائر القوانين المعدلة له وبمقتضى قانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥ وذلك فيما له تعلق من القوانين المذكورة بأنشاء الابنية وتوسيع الشوارع وتنظيمها وعمل مجاري البلدة وجسر المياه اليها وتخصيص محلات لتخذ مقابر وأبطالها وتحسين البلدة بصورة عامة وهذه اللجنة تمارس الصلاحيات والواجبات المذكورة من دون ان يكون للبلدية حق التدخل في الاعمال المذكورة بشرط ان :

(١) لا تخصص محلات لتخذ مقابر او تبطل الا بموافقة مدير الصحة الخطية .

(٢) لا يبدأ بمشروع عام يتعلق بالمجاري او بجو المياه مالم يوافق على ذلك مدير الصحة ومهندس البلديات .

٦- للمجلس التنفيذي الصلاحية في ان يضع من وقت الى آخر أنظمة بشأن الامور الاتية وله ان يغيرها ويبلغها بعد وضعها :

(أ) طلب الحصول على رخص ومخارم الرسوم التي تستوفى من هذه الرخص

(ب) ايداع مخططات الاشغال للمؤتي عملها .

(ج) عرض الشوارع وانشائها .

(د) متانة الابنية الجديدة وتهويتها والترتيبات الصحية فيها .

(هـ) متانة الابنية الحالية المؤتي ترميمها بصورة اساسية او احدث تغييرات فيها تظل الانظمة المذكورة في الجدول المرفق بهذا القانون معمولاً بها الى ان تغير او تلتى بأنظمة من نوعها .

٧- كل من يقوم باي عمل ضمن منطقة تنظيم المدن بتعلق بشارع او ببناء :

(أ) دون ان يكون قد حصل على تصريح بذلك من لجنة تنظيم المدن او

(ب) حصل على تصريح ولكنه لم يعمل بموجب الشروط المدرجة فيه او

(ج) خالف اي نظام مذكور في الجدول المرفق بهذا القانون او اي نظام قد يضعه المجلس التنفيذي بمقتضى الصلاحية التي خولها بموجب المادة السابقة في هذا القانون .

يعرض بعد الادانة من قبل محكمة بدائية لغرامة لا تتجاوز مئة جنيه فلسطيني ويجوز لها ان تحكم بهدم ذلك البناء .

### الجدول

١- يترتب على كل من يود الحصول على تصريح للبناء ان يقدم الى البلدية طلباً خطياً يبين فيه على وجه التفصيل العمل الذي ينوي ان يقوم به وان يقدم حينئذ

يطلب اليه مهندس البلدية او السلطة الصحية المسطحات او المقاطع او الارتفاعات او مخططات اخرى يعتبرها مهندس البلدية او السلطة الصحية ضرورية

٢- المسطحات او المقاطع او الارتفاعات او المخططات الاخرى التي يتطلبها مهندس البلدية او السلطة الصحية تسلم الى لجنة تنظيم المدن على نسختين .

٣- على طالب التصريح ان يدفع الرسوم وفقاً للتعرفة الواردة في اخر هذا الجدول ولا يعطى التصريح مالم تدفع الرسوم .

٤- بعد الموافقة على المسطحات يعطى التصريح من قبل لجنة تنظيم المدن ويوقع عليه رئيس اللجنة او من يقوم مقامه وقد يتضمن هذا التصريح احكاماً بشأن ارتفاع البناء والمواد التي تستعمل فيه وما يلزم لوقاية الابنية القديمة المجاورة .

٥- يجوز ان يتضمن التصريح ايضاً شروطاً بشأن الترتيبات الصحية والتهوية والمجاري وتوريد المياه التي تعينها السلطة الصحية .



٦ - لا يعطى تصريح ببناء مقام للحرف والصنائع نص على التصريح بتعطيلها قانون خاص ما لم يحصل أولا على موافقة السلطة الصحية .

٧- لا يبدأ بالعمل ما لم يعط التصريح ولا يجري العمل الا بمقتضى الشروط المعينة في التصريح المذكور .

٨ - يطلب الى حامل التصريح ان يزيل اية انقاض تبقى في موقع البناء او حواله بعد ان تتم عمليات البناء .

٩ - على حامل التصريح ان يتخذ جمع الاحتياطات التي من شأنها وقاية الناس من سقوط المواد عليهم وكذلك يتوبن عليه ان يضع القناديل او الحواجز التي يطلبها مهندس البلديات حول البقعة الجاري فيها العمل .

١٠ - يعمل بالتصريح لمدة سنة واحدة من تاريخ إصداره ولكنه إذا لم يشرع بالبناء خلال سنة من تاريخ إصداره يجدد بعد دفع نصف الرسم الاساسي.

١١- لا يطلب تصريح بمقتضى قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٠ لإجراء تغييرات أو تصاميم في محل يستعمل للحرف أو الصنائع نص على التصريح بتعايها قانون خاص إذا كانت هذه التغييرات أو التصاميم لا تؤثر على شكل البناء الخارجي ولا تؤثر على مئانته .

١١- لا يتطلب تصحيح لأجراء تغيير أو تصليح داخلي لبیت مسکن خاص أو لوضع جهاز لتوريد الماء أو عمل بحاري تجري وفق أنظمة السلطة الصحية إذا كانت هذه التغيرات لا تؤثر على متانة البناء .

تعريفة الرسوم التي تدفع لصناديق البلدية  
من اجل تصاريح البناء

## ١- بیوت جدیدہ

(أ) البيوت المبنية من (باطون) أو حجر أو اجر بمونة كلسية أو من شمتو.

عن كل متر مربع من السطح في كل طابق

عن كل بلكون بارز على الشارع

عن کل بلسکون غیر بارز علی الشارع

(ب) البيوت التي دون ذلك المبنية من خشب أو لبن

او حدید مضمحل او دېش بالطين او ماشابه ذلك

نصف الرسوم المجانية في الفقرة (أ) المذكورة أعلاه

۲ - د کاکین و مخازن جدیدہ

تستوفى الرسوم عن الدكاكين والمخازن الجديدة وفقاً للتعريفة التالية :

قيمة الموقع عن كل متر مربع

مل لف

• • 1 •

۲۵۰ ملا او اقل

تزیید علی ۲۵۰ ملا ولا تزیید علی ۵۰۰

تزيد على ٥٠٠ مل ولا تزيد على ليرة فلسطيني واحدة

تزيد على ليرة فلسطيني واحدة ولا تزيد على ليرتين فلسطيني

« « ليرتين فلسطيني ولا تزيد على ثلاث ليرات فلسطيني

» » ثلاث ليرات فلسطيني ولا تزيد على اربع ليرات فلسطيني

» » اربع ليرات » » » » » خمس » »

» » خمس ليرات » » » » » ست » » » » »

» » ست لہزات » » » » » جمع » » »

» » سمع لرات » » » » ثمانی » » » »

» » ثمانية ليرات » »

» » تسع لرات » » » » » عشر » » » » »

» » عش ليرات » » خمسة عشر ليرة فلسطيني » » » »

» » خمسة عشر لمة » » » » عشرين ليرة » »

" " مسند ستر پير  
میتا قلیطی

المسحك، متر طول

بسم الله

### ٣ - السياجات

(أ) مني من حجر وآجر بمونة كاسية او شملتوا باطلون

(ب) من حجر او لبن مونة او ناشف

(ج) اسلاك او شيك من سلك او خشب

## ٤ - اضافات وتغييرات

(أ) ذات الرسوم التي تستوفى عن الانشاءات الجديدة تستوفى عن الاضافات

(ب) التغييرات	مل	لف
(١) فتح نافذة جديدة	٢٠٠	٠
(٢) فتح باب جديد	٢٠٠	٠
(٣) تغييرات داخلية	لا شيء	٠

## ٥ - توصيات

لا يستوفى عنها رسم ما

نجيب بك ابو شعر - معنى هذا القانون هو إلغاء البلديات في شرق الاردن .  
شمس الدين بك - ان قبول هذا المشروع يقضي على البلديات بالقو ويستبقى البلديات بعد قبوله عبارة عن جلاوزة تحت يد لجنة تنظيم المدن او مأمورين جباية هذا اذا اردنا ان نلطف العبارة . ثم ان هذا المشروع سابق لاوانه فأقترح تأجيل البحث فيه الى الدورة المقبلة .  
عبد الله بك - استغرب كل الاستغراب اذ لا يأتي مشروع قانون عن طريق الحكومة الا وهو حاوي على مواد تختلف كل الاختلاف مع مصالح البلاد وكل ما في تلك المشاريع من مواد كلها تجعل الامة تترجح تحت مختلف الرسوم الباهظة التي لا تنطاق من جهة وتقف سداً منيعاً لتقدم البلاد ورفاهية اهلها من جهة ثانية .

تقدم لمجلسكم الموقر مشروع قانون تنظيم المدن وجميعكم درستوه ووقفتم على مواده ومرايمه . فالمادة الثالثة منه تجعل كافة البلاد معروضة لان تكون منطقة خاضعة لهذا القانون ولذا كل من يريد ان يبني لنفسه (خشة) كما يقال يتكلف على بنائها رسوماً تعادل الاجرة التي ستعطى الى البنائين وذلك بحسب الجسندول المربوط لهذا المشروع الذي يقول عن كل متر مربع من السطح في كل طابق ان كان البناء من خشب او لبن او حديد مضلع او ديش بالطين وما شابه ذلك عشر بن سلا مع اننا لو نظرنا الى قوانين الصحة وتعليمات مديريتها التي ترغب الاهلين على ان يتنوا مساكنهم ليقضوا عائلاتهم عن الحيوانات التي ينامون وياها ويطلقون عليها ياباً واحداً لم يتفقد لان لعدم اقتدار اكثرية الاهلين والحكم للاكثرية بالطبع على رفع اجرة البنائين التي لا تزيد عن الرسوم الآتية المذكورة مع رسم التصريح فكيف والحالة هذه يمكننا ان نراعي نقص قانون الابنية الموضوع منذ خمسين سنة كما ذكر بالاسباب الموجبة لهذا القانون ونضع قانوناً اسوة بالحكومات الراقية التي لكل حكومة منها قانون من هذا القبيل .

الا يوجد عندنا قوانين نافذة غير هذا القانون ؟ هل حكومتنا عازمة على ان تشمل مثل الحكومات المتقدمة فان كان كذلك يجب عليها ان تحذو حذوها بتخفيض الضرائب واستقاط ضريبة بدل الطريق ونحو المواشي من ارسوم وتحسين الحالة الزراعية وتأسيس مدرسة للزراعة . اذن كيف نضع قانوناً ضاراً بمصلحة البلاد ونترك القوانين النافذة والمعيدة للبلاد وخلاصة القول ارى ان ليس هناك لزوم لقبول هذا القانون .

نجيب بك ابو شعر - استطيع العفو من الزميل عبد الله بك بالتسرع في امر اعطاء القرار بعدم لزوم هذا القانون والي لا اريد اطالة الكلام فأقول بأن مشروع قانون تنظيم المدن الذي نحن بصدد الان هو على ما ذكره عين قانون تنظيم المدن المطبق في فلسطين يتضح لنا من عنوان هذا القانون (عبارة تنظيم المدن) اذا فكرنا قليلاً بهذه العبارة واستعرضنا ما في شرق الاردن من المدن نجد انه اذا ارد تطبيقه بالوجه المعقول لا يطبق على اكثر من مدينتين او ثلاث اعني عمان الصلت الكرك .

محمد بك الانسي - واريد .

نجيب بك ابو شعر - (مداوماً) ثم ان وضع مثل هذه الرسوم الباهظة والمكلف الاردني يترشح تحت عبء الضرائب هو شيء نحن في غنى عنه في الوقت الحاضر . واما النقطة الثالثة اختصر البحث بها وهي المشروع هذا القانون من التعدي والافتئات على صلاحيات البلديات في شرق الاردن وحيث انني لا ارى من المناسب البت بلزوم او عدم لزوم هذا القانون في هذه الجلسة حسب اقتراح ابي سامي لذلك اقترح تأجيل البت لجلسة بعينها المجلس .

محمد بك الانسي - ان فكرة تنظيم المدن هي فكرة جميلة لا يريدها كل عضو من اعضاء هذا المجلس فحسب بل كل فرد من افراد الشعب الاردني هذا وانت الاسباب الموجبة التي تقدمت بها الحكومة هي اسباب تستهوي النفوس وتأخذ بهجامع القلوب ايضاً .

غير ان الذي يدقق مشروع القانون يجد كما يقولون ظاهره الرحمة وباطنه العذاب . ان مثل هذا المشروع لا يبيح للبلديات في شرق الاردن اية سلطة والي اذكر ان نفاة الرئيس الحالي كان صرف جهده لان يجعل البلديات في شرق الاردن بمنزل عن جميع التدخلات غير المشروعة حرصاً على بقائها مستقلة . وقد فكر قبل سنتين او ثلاث بأنسان مهندس كبير جليل لاجل ان يحفظ البلديات من الضياع وقد جاء به وبينه تحت اسم مهندس البلديات وخصصت له رواتب غير قليلة كل ذلك حرصاً على البلديات من ضياع سلطتها . لا ادري ولا لنجيم يدري ما الذي حدى



بالحكومة ان تأتي بمثل هذا المشروع الذي ينسف البلديات من أركانها لذلك ارى كما يرى الزميل شمس الدين بك تأجيل البحث في هذا المشروع الى الدورة المقبلة . عسى ان تكون البلاد مستعدة في تلك الظروف لقبول مثل هذا المشروع .

نجيب بك الشريدي - ان فكرة تنظيم المدن لا يعارضها احد عندما تكون الاسباب متوفرة للتنظيم فالبلاد اليوم احوج الى الضروريات منها الى الكماليات . ومن مطالعة جدول الرسوم يفهم ان المقصود من وضع هذا القانون هو ايجاد واردات جديدة للبلديات كأن البلديات يجب ان تشارك الاهالي بدخلهم وان نشاطهم اياها ولم يبق الا طرح رسوم على المتزوج وعلى كل ولد يأتي من الزوجة الى غير ذلك من امثال هذه الرسوم والتكاليف التي لا قبل للاهالي على تحملها .

عندما يسمع الناس انه سن في شرق الاردن قانون لتنظيم المدن خصوصاً الذين تنهبوا عن شرق الاردن عدة سنين ان شرق الاردن اصبحت زاهية زاهرة قطعت المراحل الواسعة في مضمار التقدم الاقتصادي واصبح اهله يتمتعون بثروات لا تقل عن ثروة روكفل وفورد مع ان مجموع ثروة شرق الاردن لا اعتقد انها كافية لتنظيم مدينة واحدة من مدنها الصغيرة ولكن الذين يوجد لديهم دراهم زائدة يصرفونها في كل سنة في التنزه في بلاد الناس . يشاهدون فيها التنظيم القائم في تلك المدن فيتناولون القوانين ويترجمونها بالحرف الواحد ويقدمونها للجلس تحت اسم اسعاد البلاد وتنظيمها فالبلاد اليوم بحاجة الى القوت الضروري وليس لديها شيء تصرفه على الكماليات فعندما تتوفر الاسباب لتنظيم المدن بطبيعة الحال وان توسيع الشوارع وتحسين حالة البلدة موجود في قانون البلديات وفي نظام الابنية وتوسيع الطرق ولا ارى حاجة لمثل هذا القانون في الوقت الحاضر لان القوانين تتناسب مع الظروف والاحوال فأقترح ان يؤجل البحث في هذا القانون الى السنين المقبلة .

توفيق بك - ان معظم الاعضاء المحترمين ابدوا فكرة ضرورة تنظيم المدينة واقول المدينة لا المدن لانني على ما اعتقد ان البلد الوحيد في شرق الاردن الذي تقام فيه الابنية هو بلد عمان لا غير وقد ظهر من المشاهدات ان كل ما يقام من الابنية في هذا البلد يقام بشكل غير منتظم وبشروط غير فنية وغير صحيحة .

وهذا ما دعى لوضع مشروع القانون لان القوانين المتبعة لا تبحث الا في الشوارع ووسعها واستقاماتها وارتفاع الابنية واشكالها الخارجية اما البناء ، اما مواد الانشاء ، اما الشروط الصحية واما الشروط الفنية ، فلا اراها في تلك القوانين فأذن الضرورة الماسة هي التي الجأت الحكومة لوضع

هذا القانون ولكن هل هذا المشروع يشكك الموضوع موافق او غير موافق ؟ هل الرسوم المبينة في الجدول قليلة ام كثيرة ؟ ذلك ما يمكن للجنة القوانين ان تغيره وتبدله وتضع القانون بشكل موافق يضمن للبلديات صلاحياتها مع النظر في المراكز الموظفين اثنين لاني البلديات عندنا ليس لديها طبيب يراقب الشروط الصحية او مهندس خاص يراقب الشروط الفنية فاذا قبل مشروع القانون نكون قبلنا فكرة تنظيم المدن واتباع الشروط الفنية والصحية . فيمكننا اذلة هذا المشروع على لجنة القوانين وعندما يعود منها بعد ان يحور بالشكل الذي يتفق مع رغائب المجلس فنظر فيه مرة ثانية . شمس الدين بك - ان كانت الفكرة من وضع هذا القانون هي تنظيم المدن في البلاد قوانين كثيرة تؤمن الغاية المقصودة كقانون الابنية مثلاً ثم ان لدى البلديات اطباء ومهندسين فأذا قبلنا هذا القانون معناه اننا قبلنا الغاء البلديات فطالما ان غاية الحكومة من وضع هذا القانون خير حسنة وهذا شيء ظاهر وثابت لدى الشعب لانها عدوة للامة ولا يمكن ان نتمشى معها .

محمد بك الانسي - والسلام .

عطاء الله بك - لا يمكن ان نوافق على هذا القانون الذي يسلب البلديات حقوقها ويفقر الاهالي ويمنع استمرار التقدم العمراني من جراء الرسوم الباهظة .

نجيب بك ابو الشعر - ان ما نفضل به سعادة السكرتير العام من ان الغرض من وضع هذا القانون هو نتيجة لضرورة شهادتها الحكومة في مدينة عمان فكان الاجدر بها ان تضع مشروع قانون تسميه قانون تنظيم مدينة عمان .

ان فكرة تنظيم المدن اذا اخذناها مجردة وبمزل عن نص مواد مشروع هذا القانون هي فكرة مدنية عصرية لا بأس بها ولا اخال احد زملائي المحترمين يناقضاها او يدحضها بالوجه القطعي ولكن ما وجدناه في مواد هذا القانون وفي لائحة الرسوم المرفقة نجد انها لا توافق مصلحة الاهالي بالوجه القطعي . فالمجلس العالي لا اظنه يخالف فكرة وضع قانون خاص لتنظيم مدينة عمان كما نفضل سعادة السكرتير العام عند الادلاء بالاسباب الموجبة التي تفضل بها وهي على ما اعتقد الاسباب الصحيحة لوضع مثل هذا المشروع لا الاسباب التي ذكرتها الحكومة في مقدمة هذا القانون ولهدم الاطالة فأني اصر على اقتراحي الموافق الموافق لشمس الدين والانسي بك تأجيل البت بالزوم او عدم لزوم مشروع هذا القانون لأمد يعينه المجلس .

عطاء الله بك - اذا قلنا كذلك فالحكومة مستعدة للمجلس في الماسة القادمة فما الفائدة اذن ؟

فخامة الرئيس - اضع اولاً لزوم هذا المشروع او عدمه بالرأي .

محمد بك الانسي - الاقتراحات اولاً ياسيدي .

ابراهيم بك - النظام الداخلي ينص على وضع لزوم المشروع او عدمه بالرأي .  
نجيب بك ابو شعر - ماذا يضرنا لو ارجأنا البحث في هذا المشروع لجلسة يعينها المجلس  
ولنستعد عليه .

نظمي بك - هذا يقال لرجل لم يفند القانون مادة مائه ولم يطلعن في صحيحه .

عبدالله بك - ماذا يضرنا لرفضنا هذا القانون والحكومة قدمت لنا في الدورة المقبلة مشروعاً آخر .  
نجيب بك ابو شعر - فإذا كان مشروع هذا القانون يناقض صلاحيات البلديات فليس معناه  
ان لا لزوم لفكرة تنظيم المدن .

عبدالله بك - ولكن وراء فكرة التنظيم يوجد فكرة الدمار والتخريب .

فخامة الرئيس - امامنا اقتراحان الاول تأجيل البحث في هذا القانون والثاني لزومه او عدم  
لزومه فالقاعدة عندنا ان نضع بالرأي اللزوم او عدمه .

نظمي بك - لا قاعدة عندنا يا فخامة الرئيس .

توفيق بك - اذن نرجع للنظام الداخلي . وهذه المناسبة اسمحولي ان اوضح ما قلته قبلاً . لا اعتقد  
ان هذا المشروع سيطبق في الوقت الحاضر الا على مدينة عمان ولكن المادة المتبعة في ان القوانين لا توضع  
لكل مدينة على حدة بل يوضع قانون عام ثم يأتي زمن تضطر معه لتطبيق مثل هذا القانون في سائر  
المدن كالمصلا مثلاً اذا تقدمت حالة البلد العمرانية . ولهذا الغاية وضع في متن القانون مادة خاصة  
تنص على ان المجلس التنفيذي يوافق سمو الامير المعظم ان يعتبر بقراره اية بقعة او منطقة تابعة لتنظيم  
المدن ولكن وفقاً لاثبات حصل لعبدالله بك اقول ان كل نصوص هذا القانون تدل صراحة على انه  
لا يطبق الا في الحال التي يوجد فيها بلديات والقرى غير موجود فيها بلديات ولذلك لا يطبق عليها .

فخامة الرئيس - اضع لزوم او عدم لزوم هذا المشروع بالرأي .

نجيب بك ابو شعر - اولاً بوضع استيفاء البحث بالرأي .

ابراهيم بك - هذا حق .

فخامة الرئيس - اضع قضية الاستيفاء اولاً بالرأي .

فوافق المجلس على استيفاء البحث .

فخامة الرئيس - اضع لزوم او عدم لزوم هذا المشروع بالرأي .

فقرر المجلس عدم لزومه .

فخامة الرئيس - عندنا قانون البندول ما يقرأ مع الاسباب الموجبة .

فقري من قبل السكرتير .

الاسباب الموجبة \*

لا يخفى انه لا يستوفي رسوم من مصنوعات ومنتجات فلسطين وسوريا بمقتضى الاتفاق  
للتبادل المعقود بين هذين البلدين وشرق الاردن ولذلك عندما تضيف فلسطين وسوريا مصنوعات  
جديدة الى جدول المصنوعات تنقطع الواردات التي تتقاضاها شرق الاردن عن المصنوعات المذكورة .

فالكبريت مثلاً كان يعطي واردات ٨٥٠ ليرة فلسطينية في السنة ولكن بما ان فلسطين  
وسوريا قد باشرت بتصنيع الكبريت الذي يدخل شرق الاردن معفوا من الرسوم اصبح هذا المنتج من  
الواردات مهدداً بالتزول لذلك من الضروري ان يكون للبلاد وسائل تصون نفسها بها من هذه  
الحسارة دون ان تضر بالوقت ذاته تجارة جيرانها .

ان ايسر الطرق هو ان يطوق جميع الكبريت مما كان مصدره ببندول وان تفرض  
ضريبة كافية لتعوض خسارة الواردات وتغطي نفقات البندول كما ان البندول فائدة اخرى  
هي جعل التهريب صعباً .

\* ذيل لقانون البندول لسنة ١٩٢٧ \*

اذا اقتضى تطبيق بعض المواد بالبندول بمقتضى احكام قانون البندول لسنة ١٩٢٧ فيجوز  
ان يستوفي عنها ضريبة ببندول يعين مد الجمر كمقدارها من وقت الى آخر بموافقة المجلس  
التنفيذي ويعمل ذلك في الجريدة الرسمية .

نجيب بك الشريدي - لا يخفى على مجلسكم العالي ان البضائع التي تستهلك في شرق الاردن  
على نوعين وطنية اي من حاصلات سوريا وفلسطين واجنبية فتستوفي ادارة الجمارك الرسوم عن  
البضائع الاجنبية فقط ولا تستوفي رسوماً عن البضائع الوطنية غير ان هنالك صنف ثالث للبضائع  
يحتوي على مواد ابتدائية اوريه و يصنع في سوريا فهذه المصنوعات تتضمن شيئاً الشئ الاول  
المواد الابتدائية والشئ الثاني ما يضاف الى تلك المواد الابتدائية من مواد وطنية بحسب كالحلوي  
مثلاً او الراحة فيوجد منها قسم مواده من البلاد والسكر من اوربا هذه المصنوعات التي يكون  
موادها الابتدائية من اوربا وقسم من موادها وصنعها في سوريا فمن جهة هذه المواد الاخيرة يوجد  
مخابرة على ما اعلم بين حكومة شرق الاردن وسوريا لم تنته بعد على ما اعتقد لتعيين مقدار الرسوم  
التي تستوفي عن مثل هذه البضائع للزيج للمصنوعة في سوريا وبما ان البضائع الوطنية لا يؤخذ